المحاضرة الخامسة:

تناول بعض النماذج العالمية في السياسات الحضرية

أولا- النموذج البريطاني :

تعتبر سياسة الحضرية في بريطانيا من السياسات الرائدة في العالم منذ كتابات سير "اينزر هوارد" في أواخر القرن 19 من المدن الحدائقية التي تبلورت في التجربتين الأوليتين للمدن الجديدة وهما مدينة ليتشورثLetchuorth عام 1903 ومدينة ولوين Weluyn عام 1913. حيث بدأت فكرة المدن الجديدة في بريطانيا بهدف تحسين أحوال السكن الحضري بوجه عام فكانت فكرة المدينة الحدائقية، ثم أعقب تلك السياسة الاتجاه نحو إنشاء مجمعات جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى وبالأخص لندن العاصمة التي عانت من التوسع الصناعي وما تبعه من مشكلات عديدة. وهذا بهدف الارتقاء بالمدن القائمة وخدماتها عن طريق وضع حل للتدهور العمراني والبيئي والاقتصادي الذي لحق بالمدن الكبرى وخاصة مدينة لندن.(التجارب العالمية في مقال انشاء المدن الجديدة، ص 72 نقلا عن http//www.cpas.egupt)، وفي عام 1940 صدر تقرير بارلو Barlowوالذي قام بدراسة نمو المستقرات العمرانية والصناعية موضحا مساوئ التركزات العمرانية والسكانية والصناعية بمدن إنجلترا عموما وفي لندن خصوصا.

وقد جاء قانون سنة 1947 الذي يهدف إلى تطهير جميع المناطق الحضرية المتخلفة داخل مدن انجلترا وهذا بمنح التسهيلات والقروض والمساعدات من اجل اعادت التجديد الحضري بإعادة تأهيل الأبنية وتأسيس المرافق والخدمات الاجتماعية وبعد إصدار القانون التكميلي 1969 من اجل فعالية أكثر ثم تحسين أكثر من 465 منطقة عمرانية في انجلترا التي تخلصت من العديد من المناطق المتخلفة وفق أسس تخطيطية سليمة وقوانين صارمة استحقت بالفعل ان تكون نموذجا يحتذى به . كما قامت السياسة الحضرية في بريطانيا على

مفارقة تقوم على تشجيع السوق بفضل تدخل الدولة المركزية بشكل خاص أي يرتبط التدخل الحكومي بمتطلبات الفاعلين من القطاع الخاص، بالمقابل سعت مخططات التنمية الموحدة لإعادة إدخال التنسيق والترابط الإقليمي للسياسات الحضرية المجزأة ولربط المشروعات الحضرية ضمن منظور إداري والإعطاء حيز هام للتشاور العام كما تم وضع منظومة لتنفيذ المخطط والقيام سنويا بإجراء التعديلات التي تبدو لاحقا ضرورية، بالإضافة إلى ذلك تركزت الفكرة الجوهرية في سياسة إعادة الأحياء الحضري على جهود القطاعين العام والخاص بالنسبة لدوائر محدودة من خلال سياسات تخصصية بالنتيجة تكمن أهمية المشروع (تحديات المستقبل في التخطيط الحضري في التجارب الاوربية ،جامعة تشرين) في قدرته على تعبئة الاستثمارات بشكل سريع حول المواقع الهامة التي تحدد اما لأنها تحمل دوافع جديدة للتنمية وبناء عليه أصبح التخطيط برغماتيا ويهتم بالنوعية .

لقد اتجهت السياسة الحضرية ببريطانيا نحو إعداد مخطط التنمية على التركيز على لندن، من أجل الحد من إنشاء المزيد من الصناعات داخل معينة لندن أو المناطق المحيطة، والحد من ازدياد فرص العمل بمجال الصناعة داخل مدينة لندن، مع تشجيع إقامة الأنشطة الصناعية خارج لندن والحفاظ على الطابع الريفي للحزام الأخضر حول لندن، إلى جانب توطين جزء من سكان لندن خارج الحزام الأخضر حيث قسم المخطط مدينة لندن إلى أربعة مناطق حلقية، تمثل الأولى في المنطقة البنائية المركزية، أما الثانية تمثل منطقة الضواحي ذات الكثافات المقبولة، كما تمثل الثالثة في منطقة الحزام الأخضر والذي يمتد مسافة تتراوح ما بين 25 كم-30كم من مركز مدية لندن، والرابعة تمثل منطقة المدن الثمانية التي ستلعب دورا هاما في امتصاص السكان والأنشطة من المنطقة المركزية(التجارب العالمية في مجال انشاء المدن الجديدة، ص 76. (http//www.cpas.egypt.com

فقد استطاعت بريطانيا أن تستفيد من التجارب السابقة حيث قامت بعد تجربتها في المدن الجديدة حول لندن بإنشاء إحدى وعشرون مدينة جديدة على ثلاث مراحل زمنية متعاقبة يظهر فيها تطور واستراتيجيات وسياسات إنشاء وتنمية المدن الجديدة ويبدو ذلك واضحا في زيادة الأعداد السكانية المستهدفة من جيل لآخر واختلاف نوعيات المدن وحجمها مع محافظتها بالحزام الأخضر وبصفة عامة فإن السياسة التي انتهجتها بريطانيا مرت بثلاث فترات هي:

– في الفترة مابين(1927–1955) كان هدفه الأساسي استيعاب جزء من سكان المدينة التي كانت تعاني من الازدحام بالسكان حيث أنشأت حول المدينة لندن مدينتان جديدتان تشملا مركزين حضريين، أما المدن الأخرى فقد بنيت بغرض إيجاد مناطق إسكان وخدمات اجتماعية أفضل. ومدن هذا الجيل كان عبارة عن مدن ثانوية تابعة للمدن الكبرى.

– ما بين الفترة (1961–1967م) كان هدفه الأساسي إيجاد مراكز وأقطاب نمو في الأقاليم المختلفة.

– الفترة ما بين (1967–1974م) حيث أقيمت مدن وعددها ست مدن على أساس مراكز حضرية (حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الضري والتنمية المتوازنة، ط1، 2015، كلية الآداب، بدمنهور جامعة الاسكندرية، ص 155–156)

وتحصلت مدن بريطانيا من العديد من المناطق القديمة والمتخلفة وإعادة بناء أماكنها من جديد وفق أسس تخطيطية سليمة لا تخرج عن تطلق السياسة الحضرية، وبصرف النظر عن تلك المدن، تميزت تجربة بريطانيا في إنشاء المدن الجديدة عن غيرها بما يلي:

- انشاء المدن ارتبط بقرار سياسي يلزم الحكومة أن توفر لها كل متطلباتها الحضرية.
- أن للمدن الجديدة تخطيطا دقيقا مسبقا يشمل كل جوانب انماء المدن.
- والجدير بالذكر أن جميع المدن التي تقرر انشائها في بريطانيا كانت تطويرا لنواة قديمة وذلك بغرض ضمان ونجاح المدينة (أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، ص 248)

ثانيا– النموذج الأمريكي :

اعتمد النموذج الأمريكي في التطوير الحضري على التخلص من الحالة العمرانية للأبنية المتدهورة والمهددة بالسقوط والمهجورة ،وبذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى التي تبنت سياسة الهدم والإزالة لكل مظاهر التخلف العمرانية التي أصابت أغلب المباني السكنية داخل مدنها،حيث أصبحت المدن الأمريكية تعاني من تضخم سكاني بسبب الهجرة من الريف والزيادة الطبيعية مما دفع بالسلطات المحلية إلى إنشاء مدن جديدة للتقليل من كثافة المدن القديمة . وكانت إسهامات الحكومات في مجال التطوير الحضري في الجوانب

العمرانية والسكنية دون الاهتمام دون الاهتمام ببقية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي أهملت كهدف من أهداف إستراتيجية التطوير الحضري .

حيث عملت سياسة الإسكان في أمريكا على دفع التطوير الحضري نحو مجال التطبيق الميداني بداية من عام 1949 الأمر الذي أدى إلى أن تصبح مدن أمريكا عبارة عن ورش لتجارب التطوير الحضري ،وهذا بعد أن قدمت الحكومات إجازات البناء والقروض المالية اللازمة للهيئات المحلية حتى تمكنهم من القضاء على الأحياء المتخلفة وإعادة بناء مساكن جديدة وكانت هذه التجارب عبارة عن سياسة اعتمدتها المتحدة الأمريكية للقضاء على أزمة السكن التي كانت تعاني منها مدنها .

وكانت المشاريع في الفترة 1919 /1945 تتصف بالبطء بسبب الحرب العالمية الأولى ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت الحاجة إلى التطوير الحضري مما دفع أمريكا إلى تنفيذ مشاريع كثيرة في هذا المجال واعتمدت في ذلك على الهيئات والمؤسسات المحلية وقد قرر عدد هذه المشاريع ب 178 مشروع ابتداء من عام 1957 الى غاية 1959 ويرجع الفضل في نجاح هذه المشاريع الى الحكومات بالأساس التي كانت تسعى من وراء تنفيذ هذه المشاريع تحقيق مجموعة من الإجراءات الهامة كربط برامج التطوير الحضري بخصوصية المناطق المختلفة وتقديم المساعدات المالية من طرف البنوك ، إقامة ادوار سكنية ذات الإيجار المنخفض ، وتقديم قروض لأصحاب المزارع وتوفير جميع الخدمات اللازمة ضمن محيطهم الريفي للحد من نحو المدن، ولعل أصعب مشكلة تعرض لها التطوير الحضري في أمريكا هي اتساع رقعة تطبيقاته خاصة فيما يتعلق بهدم وإزالة المباني مما أثر خاصة على أصحاب المحلات التجارية بالإضافة إلى محاولة إعادة تجميع السكان بصورة إجبارية في مواقع معينة لا يرغبون فيها مما أدى إلى رفض بعض الجماعات في الانتقال إلى مناطق جديدة رغم ما تعانيه منطقتهم من نقص في الخدمات الحضرية ويرجع سبب هذا الرفض إلى خوف هذه الجماعات من تمزق العلاقات الاجتماعية وفقدان المعاملات الطيبة التي تميز بها حياتهم اليومية(أحمد بوذراع :التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة للمدن ،منشورات جامعة باتنة ،صص 242،246)

ثالثا– النموذج الفرسي:

لقد قامت تنمية السياسة العمرانية بفرنسا لتفعيل شامل على كل من المستويين الإقليمي والقومي من خلال مشروعات المدن الجديدة التي تم إنشائها حول مدينة باريس العاصمة، وقد تم اختيار خمسة مواقع صالحة لإنشاء مدن جديدة بحيث تنفصل بعض هذه المدن عن المدينة الأم بواسطة حزام أخضر يشكل جزء من الحدود بين المدينتين، أما البعض الآخر فهي مدن صغيرة داخل المدينة الأم أو متصلة بها دون حدود فاصلة، لتصبح كل منها نواة للنمو في المنطقة الحضرية للعاصمة باريس وقد تم اختيار مواقع المدن مع الأخذ في الاعتبار توفر وسائل النقل السريع بينها وبين باريس، ووجود تجمعات عمرانية صغيرة في الموقع تكون بمثابة النواة التي تتبلور حولها المدن الجديدة ومن بين هذه المدن كأمثلة: مدينة إفري–مدينة ميلان سينار، مدينة مارن لاقاليه – مدينة سيرجي بنتوان .....الخ. كما نجد مدن تقع حول المدن الكبرى في بعض أقاليم فرنسا وتتراوح المسافة بين المدينة الجديدة والمدينة القائمة مابين 16كم – 34 كم وذلك لإحداث نوع من التوازن الحضري في الدولة، ولتقليل المركزية الحضرية في الدولة، ولتقليل المركزية الحضرية لإقليم باريس ومن أهم المدن الجديدة الإقليمية مدينة: ليل إست. .(التجارب العالمية في مجال إنشاء المدن الجديدة، ص 61–63، من: http//www.cpas.egypt.com).

ولقد تم اختيار مواقع المدن الجديدة من أجل المحافظة على أماكن الغابات، ومراعاة خطوط السكك الحديدية الموازية لنهر السين، وكذا الطرق الرئيسية، مع التأكيد على الأهمية الطبيعية والعمرانية للنهر، كما يجب إنشاء المدن الجديدة مرتبطة بالقديمة بمراعاة التبادل الاقتصادي والتجاري بينهما. وكان هذا بهدف تحويل العاصمة إلى إقليم حضري يضم المركز الرئيسي ومراكز أخرى متعددة وذلك عن طريق وضع محاور طولية لتنمية المدينة الأم وتوزيع كل الخدمات عليها. مع مراعاة المرونة وتطويع المخططات للمتغيرات المستقبلية عن طريق وضع مخططات لإتاحة المجال للتوسعات الجديدة للمدن. وتشجيع عدد من الصناعات المختلفة خارج العاصمة. إلى جانب منع إصدار تراخيص لأية منشأة صناعية داخل باريس. وخلق مراكز تنموية جديدة في الضواحي. واقتراح شبكة مواصلات تربط إقليم باريس بالأقاليم الأخرى. وتقديم تسهيلات اقتصادية وإعفاءات ضريبية لأصحاب الأعمال بتلك المدن لجذب العمالة بتلك المجتمعات الجديدة. خلق مدن جديدة كعواصم قوية للأقاليم الأخرى تنافس مركزية إقليم باريس. الى جانب تنظيم التمويل بصورة تضمن التنظيم وعدم تداخل المسؤوليات حيث يتم تمويل أعمال إنشاء المدن من ثلاث مصادر وهي الحكومة المركزية والحكومة المحلية

والهيئة العامة. مع إعطاء فرصة مقننة من قبل الهيئة العامة للتخطيط والتنمية للقيام بعمليات الإنشاءات في مجالات الصناعة والتجارة.

ولقد كان ارتباط الهدف الأساسي من إنشاء المدن الجديدة باختيار مواقع تلك المدن وكان الهدف من إنشائها هو التقليل من التمركز الشديد داخل باريس لجميع الأنشطة وتحويل المدنية إلى إقليم حضري يضم المركز الرئيس ومراكز أخرى متعددة. إلى جانب التزام الدولة التام لتوفير التمويل اللازم لإنشاء المدن الجديدة والذي يشمل نفقات شراء الأرض والخدمات العامة. اهتمام الحكومة بربط كافة أنحاء الأقاليم عن طريق إنشاء شبكة طرقات رئيسية إقليميةوسكك حديد بهدف خدمة المدن الجديدة لسهولة الانتقال.
وضع وتفعيل مجموعة من الاشتراطات والقوانين القوية لضمان عدم إقامة أنشطة صناعية أو تجارية بالمدينة الأم بهدف جذب مثل هذه الأنشطة للمدن الجديدة للمساهمة في تنميتها. لتتميزت التجربة الفرنسية في مجال إنشاء المدن الجديدة بدرجة عالية من المركزية الإدارية، الأمر الذي ساهم في إبطاء تنفيذ المخططات بوجه عام. كما تميزت السياسات العمرانية المتبعة لتطبيق خطة التنمية الشاملة في فرنسا بالموضوعية والاتفاق مع الأهداف حيث تكاملت السياسات مع القوانين والإجراءات لخدمة الهدف الأساسي وهو خلخلة المدينة الأم والحد من التركز السكاني الشديد بها، والقضاء على المشاكل العمرانية. (التجارب العالمية في مجال إنشاء المدن الجديدة، ص 64-70، من: http//www.cpas.egypt.com)

رابعا- النموذج المصري:

لقد سيطرت على الواقع المصري ثلاث سياسات رئيسية : أولها هو أن قطاعات العقارات والإنشاءات سوف تؤدى لتحفيز النمو الاقتصادى، وثانيها هو أن مبيعات الأراضي سوف تسد عجز الميزانية، وثالثها هو أن المساكن الجديدة سوف تحل أزمة الإسكان. وتمثل المشروع الذي تطرحه تلك السياسات الثلاث في إقامة مدن جديدة فى الصحراء. فى تلك الأثناء، لم يقم أحد بتقييم تلك الاختيارات والسياسات المؤسسية المرتبطة بإدارة الأراضى والعقارات وبناء المساكن والنظر فى مدى فعاليتها وكفاءتها، من خلال استثمار مليارات الجنيهات فى العاصمة الإدارية الجديدة، وتستمر المدن الأقدم في معانتها من نقص الموارد العامة وتدهور الخدمات بها. مما يزيد من معدلات غياب المساواة بين المدن القائمة والتي يسكنها الملايين من البشر، وبين

تلك المناطق العمرانية الجديدة التي تم اعتمادها فى الخطة الرئيسية 1970 ، ولكن الدفعة القوية تجاه الصحراء حدثت بعد حرب 1973 عن تنمية الفراغات الإستراتيجية فى مصر بهدف رسم خريطة جديدة لمصر. وأكدت ورقة 1974على الهدف الاجتماعي من الامتداد إلى الصحراء، وبرغم ذلك فإن هيئة المجتمعات تجاهلت هذا الدور الاجتماعي بشكل منهجي وفضلت بدلًا منه أن تلعب دور المستثمر العقارى.

بدأ التخطيط للمدن الجديدة بعد ذلك بوقت قصير، وبحلول 1977 كانت عملية إنشاء مدينة العاشر من رمضان – وهى أول مدينة توصف بأنها من المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر – قد دخلت حيز التنفيذ. وكان من المقرر أن تتمتع تلك المدينة بقاعدة اقتصادية مستقلة تعتمد على المنشئات الصناعية والإسكان الذي تقيمه الحكومة وأيضا الأراضي المدعومة. كان الهدف المبدئي هو أن يسكن تلك المدينة 500.000 نسمة – معظمهم من العمال – الذين سوف تجتذبهم فرص العمل بالصناعات .

بعدها أصبح إنشاء تلك المدن الجديدة جزءا لا يتجزأ من السياسة القومية، وتم إنشاء "هيئة المجتمعات" فى 1979 بمقتضى قانون 1979/59 لتصبح السلطة الحكومية الرسمية التي تتولى تنمية تلك المدن. ما بين 1977 و1982 تم تخطيط سبع مدن جديدة، تم اعتبارها "الجيل الأول" من المدن الجديدة، وتكونت بشكل أساسي من مدن منفصلة لها قواعدها الاقتصادية المستقلة، الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة كان هو مدينة 15 مايو. على عكس المدن الجديدة الأخرى، فإن مدينة 15 مايو لم تنشأ لها قاعدة اقتصادية مستقلة، ولكنها كانت مصممة كمدينة تابعة تقع مباشرة خلف نهاية الحدود العمرانية الطبيعية لامتداد مدينة القاهرة. وقد بنت الحكومة قدرا كبيرا من عمارات الإسكان الاجتماعي من أجل مساعدة المدينة الجديدة على استيعاب النمو السكانى فى القاهرة.

وفى 1982، قامت منظمة فرنسية هي "معهد إدارة العمران فى إقليم إيل دو فرانس" بتقديم دراسة بناء على طلب "الهيئة العامة للتخطيط العمرانى" لدعم تطوير مخطط عام جديد للقاهرة، وعملت على توجيه الموارد القومية إلى إقامة مدن تابعة حول المدن القائمة بالفعل لكي تستوعب النمو السكان المتزايد، مع استمرار السكان في الاستفادة من المزايا الاقتصادية للمدن القائمة، وقد حازت على موافقة رسمية فى 1983 ، وهكذا بدأت الدولة، على غرار مدينة 15 مايو، في طرح سلسلة شملت تسع مدن هي "مدن الجيل الثانى" في 1986،

والتي صممت لتكون مدنا شقيقة أو توأمية لمدن الأقاليم .وفى 2000، تم البدء فى سبع مدن من "الجيل الثالث" التي كانت جميعها مدنا إقليمية توأمية .وحاليا توجد 23 من مجتمعات عمرانية جديدة فى مختلف أنحاء مصر ،وهناك خمس مجتمعات تحت التنفيذ، وهو ما يصل بالمجموع إلى 28.

في 2008، قامت "وكالة اليابان للتعاون الدولى" بنشر "دراسة المخططات الإستراتيجية للتنمية العمرانية من أجل تنمية مستدامة لإقليم القاهرة الكبرى" .تلك الدراسة رسمت الخطوط العامة لثلاثة سيناريوهات ممكنة للنمو المستقبلي لإقليم القاهرة الكبرى وأعلنت أن السيناريو الثالث هو "أفضل نموذج للنمو المستقبلي". السيناريو المذكور يقوم على كبح جماح النمو السكاني والتوسع الحضري المستقبلي وتوجيه السكان تجاه المناطق العمرانية الجديدة على أطراف القاهرة، وهكذا فإن تلك الدراسة أعطت دفعة للسياسات القائمة بالفعل بشأن التنمية المخططة للمدن الجديدة في مصر. وهناك حاليا ثماني مدن تقع داخل حيز إقليم القاهرة الكبرى، وهى مدن 6 أكتوبر و10 رمضان و15 مايو والعبور والشيخ زايد والشروق والقاهرة الجديدة. وأضيفت للقائمة مؤخرا "العاصمة الإدارية الجديدة لمصر"، التي تعد بدورها إحدى المجتمعات العمرانية الجديدة تحت الإنشاء. .
http://www.tadamun.co

خامسا- النموذج المغربي :

ورث المغرب خلال الاستقلال وضعية حضرية معقدة تمثلت أساسا في نمو حضري مرتفع جدا يصل الى حوالي 4.5 بالمائة سنويا وتنامي مدن الصفيح وارتفاع حدة الهجرة القروية التي اتجهت نحو المدن الكبرى مما خلف للسلطات العمومية مشاكل كبرى على مستوى تأطير وهيكلة وتنظيم المجال الحضري خاصة بعد تفاقم مشكل السكن وتطور الأحياء الهامشية والصفيحية وقد تدخلت الدولة في إطار السياسات السكنية المتبعة لما بعد 1956 لكن هذه السياسة اثبتت عدم فعاليتها لذا بدأت المغرب تتجه نحو أحداث مشاريع كبرى اخذت طابع المدن الجديدة ، ولكن تزايد الصعوبات التي طرحتها المسألة الحضرية وضرورة البحث عن مقاربة لوضع حد للتدهور الذي تشهده العديد من المدن المغربية وضواحيها ولهشاشة البنية الاجتماعية وتعدد اشكال الاقصاء والتهميش دفع الامر بالسلطات العمومية الى البحث عن مقاربات جديدة تسعى الى اعطاء نفس جديد لتدبير

التدخلات في مجال الحكامة الحضرية وما يرتبط بها من سياسات واستراتيجيات وهنا جاء تبني المغرب لسياسة المدن الجديدة .

حيث ان سياسة المدن الجديدة كمقاربة حكامتية كما وكيفا هي نتاج تراكمي لتجربة أكثر من خمس عقود مر بها المغرب في مجا التنمية الحضرية ،وان كانت قد مكنت من تحقيق بعض المكتسبات ،فإنها في الوقت ذاته افرزت العديد من الاختلالات جعلت المدن المغربية مدن مشوهة عمرانيا ، وبالتالي يظل الهدف من هذه السياسة هو تجاوز الاختلالات ومن اجل ضمان تمدن متوازن ومتجانس ومن اجل ايقاف نزيف الزحف المتزايد للتجمعات السكنية الكبرى على حساب ضواحي المدن ومواكبة النمو الديمغرافي المتسارع ، واعادة التوازن الحقيقي لتهيئة التراب وضبط اليات العقار .

واخذ المغرب منذ السنوات الاولى من الالفية الثالثة على عاتقه انجاز 15 مدينة جديدة في افق 2020 على ضوء ذلك ، ووفق هذه المقاربة الشمولية عملت السلطات العمومية ومع بداية الالفية الثالثة على تبني سياسة جديدة للتخطيط الحضري مرتكزة على مفهوم التنمية الجهوية ، وهي سياسة انجاز المدن الجديدة أو المدن الفلكية على مستوى مجموع التراب الوطن لإحداث التوازن الجهوي والتخفيف من حده الارتفاع الديمغرافي الشديد .

وكمثال تطبيقي لهذه السياسات تم استعراض مدينة تامنصورت الذي يقودنا الى التعرف على الانماط التي قد تأخذها المدن الجديدة بصفة عامة وحيث ان الاخيرة تنقسم من خلال مواقع انشائها الى انواع متعددة ومنها المدن التابعة والمدن النامية والمدن التوأم ثم المدن المستقلة ، ويمكن القول ان مدينة تامنصورت جاءت مستقلة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا مع احتفاظها على علاقة وطيدة مع مدينة مراكش في اطار شبكة حضرية متناسقة ، وإنشاء هذه المدينة على ابواب المدينة الحمراء جاء لهدفين اثنين وهما تخفيف العبء على مدينة مراكش وتنمية الجهة اقتصاديا واجتماعيا، (البكوري محمد :المدن الجديدة بالمغرب ،نموذج جديد للحكامة الحضرية (دراسة حالة مدينة تامنصورة)،مجلة الفقة والقانون ،عدد 45،2016،ص59)

سادسا– النموذج الجزائري سيظهر في المحاضرة السادسة: